

## كيف تتفادى إسرائيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية

ماذا لو كانت المحكمة الجنائية الدولية، المكلفة بملحقة أسوأ الجرائم في العالم، عاجزة أمام تهرب دولة واحدة بمكر؟ لقد حولت إسرائيل مبدأ التكاملية في المحكمة إلى درع، تعيق التحقيقات المستقلة عبر تحقيقات وهمية. يكشف هذا المقال كيف تستغل إسرائيل هذا التغرة القانونية، وتفرض نظام عدالة مزدوج يفضل المستوطنين العنيفين على الفلسطينيين المضطهدرين، وتعتمد على العقوبات الأمريكية التي تعيق قضاة المحكمة عبر شبكة SWIFT، Mastercard/Visa، وقواعد الحظر من السفر. تكشف مذبحة هند رجب ومسعفي رفح عمق هذه الاستراتيجية، مطالبة بتحرك دولي عاجل.

### استغلال مبدأ التكاملية

مبدأ التكاملية في المحكمة الجنائية الدولية، المنصوص عليه في المادة 17 من نظام روما، يسمح بالتدخل فقط عندما تكون الدولة "غير راغبة أو غير قادرة" على ملاحقة الجرائم ضمن اختصاصها بشكل حقيقي. تستغل إسرائيل هذا الحكم بسخرية عبر إجراء تحقيقات داخلية سطحية تعمل كواجهة لإبطاط رقابة المحكمة. مذبحة هند رجب في يناير 2024 ومذبحة مسعي رفح في 23 مارس 2025 مثلان على هذه التكتيكات. في قضية هند رجب، نفى الجيش الإسرائيلي في البداية أي تورط، مدعياً عدم وجود قوات بالقرب من الموقع حيث قُتلت فتاة تبلغ من العمر 6 سنوات وعائلتها بنيران دبابة، وتم تدمير سيارة إسعاف أرسلت لإنقاذهن، مما أسفر عن مقتل مسعفين اثنين. بعد ظهور أدلة فيديو وتحقيقات مستقلة من Forensic Architecture أثبتت مسؤولية دبابة إسرائيلية، اعترف الجيش بـ"أخطاء"، لكن لم يتم توجيه اتهامات جنائية—فقط مراجعة أولية برأت الجنود من الإثم. وبالمثل، في مذبحة رفح، رغم الجيش كذباً أن المركبات الإنسانية كانت "مشبوهة" ومرتبطة بحماس، مما أدى إلى مقتل 15 من العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك موظفو الهلال الأحمر الفلسطيني والأمم المتحدة، في هجوم على طريقة الإعدام. لاحقاً، ناقشت لقطات فيديو هذه الرواية، مما أجبر الجيش على الاعتراف بالأخطاء، لكن تحقيقه في 20 أبريل 2025 خلص إلى مجرد نتائج "سوء سلوك مهني"، مع إقالة قائد نائب وتأديب آخر دون مساعدة جنائية.

هذه التحقيقات ليست مستقلة ولا دقيقة، إذ تعتمد على شهادات الجنود الذاتية مع رفض أدلة الضحايا وتقارير حقوق الإنسان. يبرز نمط الجيش الإسرائيلي—إطلاق 47 تحقيقاً بعد حرب غزة 2008-2009 مع أقل من 1% منهم—عدم رغبته في الملاحقة الحقيقة. كما تتحدى إسرائيل سلطة المحكمة، متنازعة على دولة فلسطين رغم انضمامها إلى نظام روما في 2015، وهو موقف رفضه الدائرة التمهيدية الأولى في 21 نوفمبر 2024، عندما أيدت الاختصاص وأصدرت أوامر توقيف بحق نتنياهو وغالانت. تفاقم هذا التهرب عقوبات أمريكية حديثة على قضاة المحكمة، أعلنها وزير الخارجية ماركو روبيو في 5 يونيو 2025، مستهدفة القضاة سولومي بالونجي بوسا، لوز ديل كارمن إيبانيز كارانزا، رين أديلاد صوفي الأبيني جانسو، وببيتي هوهلم. تمنع هذه الإجراءات الأصول الأمريكية وتفرض حظر سفر، مما يرجح تجميد حساباتهم البنكية عبر شبكة SWIFT وتعليق خدمات Mastercard/Visa، كما حدث مع النائب العام خان. هذا الدعم الأمريكي، المرتكز على ادعاءات السيادة، يؤخر إجراءات المحكمة، مؤكداً تهرب إسرائيل كإساءة متعمدة للتكمالية للإفلات من العدالة عن الفطائع الموثقة.

### معايير قضائية متباعدة: الفلسطينيون مقابل المستوطنين العنيفين

يعمل النظام القضائي الإسرائيلي كأداة قمع، مفروضاً نظاماً قانونياً مزدوجاً ينتهك تفويض اتفاقية جنيف الرابعة للحماية المتساوية في الأراضي المحتلة. يخضع الفلسطينيون، بما في ذلك الأطفال بعمر 12 عاماً، لنظام محاكم عسكرية تعاقب على

جرائم بسيطة مثل رمي الحجارة بتدابير قاسية. تقرير منظمة الدفاع عن الأطفال في فلسطين يفيد باحتجاز 700-500 طفل سنوياً، يتعرضون للعنف، الحبس الانفرادي، والاعترافات القسرية بدون تمثيل قانوني، كما وثقت هيومن رايتس ووتش في تقريرها لعام 2015 عن انتهاكات قوات الأمن. في عام 2022، أحتجز 137 طفلاً، مع تصاعد مميت في ذلك 2023، بما في ذلك قتل قناصة للقاصررين، وفقاً لتقرير الغارديان في 2024. غالباً ما تؤدي هذه القضايا إلى السجن، مخالفة اتفاقية حقوق الطفل.

على النقيض، يعمل المستوطنون الإسرائيليون العنيفون—أكثر من 700,000 في الضفة الغربية—تحت القانون المدني، يتمتعون بالإفلات من العقاب على الاستيلاء على الأراضي والهجمات. يوضح تقرير بتسلیم لعام 2021، “نظام التفوّق اليهودي”，كيف يستولي المستوطنون، المدعومون ببؤر استيطانية عسكرية، على أكثر من 50% من أراضي الضفة عبر الحرق، الضرب، والقتل. هجوم حرق دوما في 2015، الذي قتل عائلة فلسطينية، شهد إدانة مستوطن واحد بعد تأخيرات طويلة، بينما أفلت آخرون. يؤكّد تقرير الضمير لعام 2023 أن المحاكم العسكرية تستثنى المستوطنين، الذين يستفيدون من إجراءات مدنية متسامحة أو لا شيء، مع تصديق المحكمة العليا على الاستيلاء على الأراضي كـ“إجراءات أمنية”. هذا التفاوت يرسخ نظام هيمنة عنصرية، وهو انتهاك واضح لتعريف نظام روما للفصل العنصري.

### دراسات حالة: مذبحتا هند رجب ومسعفي رفح

مذبحتا هند رجب ومسعفي رفح مثالان دامغان على تكتيكات إسرائيل التهربية. في يناير 2024، قُتلت هند، البالغة 6 سنوات، وعائلتها بنيران دبابة إسرائيلية في مدينة غزة، واستهدف هجوم سيارة إسعاف أيضاً، مما أسفر عن مقتل المسعفين يوسف زينو وأحمد المدحون. كذب الجيش، مدعياً عدم وجود قوات، حتى أثبت تحقيق Forensic Architecture لعام 2024 بدعم من أدلة فيديو وصوتية، عكس ذلك، موضحاً أن الدبابة أطلقت النار من 13-23 متراً. لم يتم توجيه اتهامات جنائية —بُرئ الجنود تحت ذريعة “سوء سلوك مهني”. وبالمثل، شهد هجوم رفح في 23 مارس 2025 إعدام 15 من العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك موظفو الهلال الأحمر والأمم المتحدة، في هجوم على سيارات إسعاف ومركبة أممية. زعم الجيش كذباً وجود صلة بحماس، لكن أدلة فيديو من هاتف أحد المسعفين كشفت الكذب، موضحة تعرض المركبات للنيران مع إضاءة أنوارها. خلص تحقيق 20 أبريل 2025 إلى “إخفاقات مهنية” فقط، مع إقالة قائد نائب دون مسؤولية جنائية، رغم أن التshireح أكد القتل المتعمد.

تسلط هذه الحالات الضوء على نمط إسرائيل: الكذب حتى ظهور أدلة لا يمكن دحضها، ثم إجراء تحقيقات وهمية لتبرئة الجناة، مستغلة التكاملية لمنع اختصاص المحكمة. تفاقم العقوبات الأمريكية على قضاة المحكمة، التي تعيق قدراتهم المالية والسفيرية، هذا الإفلات من العقاب، مما يجعل المحكمة عاجزة عن التصرف.

### الأساس القانوني والتداعيات الدولية

تنتهك أفعال إسرائيل اتفاقية الفصل العنصري ونظام روما، اللذين يعرّفان الفصل العنصري كفعّال منهجي لمجموعة عرقية على أخرى. تقارير هيومن رايتس ووتش 2021 وأمنستي إنترناشونال 2022 تخلص إلى أن سياسات إسرائيل تفي بهذا الحد، مشيرة إلى القوانين التمييزية، قيود الحركة، والقتل. أكد المقرر الخاص للأمم المتحدة في 2022 وجود الفصل العنصري في الأراضي المحتلة، وهو استنتاج رفضته إسرائيل كسياسي. عجز المحكمة عن تجاوز هذه التحقيقات الوهمية—رغم أوامر التوقيف في 2024—يتفاقم بسبب العقوبات الأمريكية. تجبر شبكة SWIFT، الخاضعة للولاية الأمريكية، البنوك العالمية على تجميد حسابات القضاة، بينما تعلق Mastercard/Visa خدمات الائتمان، ويحد قرار قائمة الحظر من السفر، كما حدث مع قضية خان. تدين المحكمة والأمم المتحدة هذا كاعتداء على العدالة، مع اقتراح الاتحاد الأوروبي لتشريع مانع، لكن تهرب إسرائيل يستمر.

تُعد استراتيجية إسرائيل لتفادي اختصاص المحكمة الجنائية الدولية محسوبة، مستغلة التكامالية للحفاظ على نظام قانوني ذي مستويين يضطهد الفلسطينيين بينما يحمي المستوطنين والجنود. مذبحة هند رجب ورفح، مع كذبها المكشوف وتبرئة المذنبين، إلى جانب العقوبات الأمريكية التي تعيق قضاة المحكمة، دليل لا يمكن دحضه على هذا النظام. يجب على المجتمع الدولي التحرك—مطالبًا بتحقيقات مستقلة، فرض عقوبات مضادة، وتنفيذ أوامر توقيف المحكمة—لتفكير هذا الهيكل الشبيه بالفصل العنصري وتحقيق العدالة للضحايا.